



ملحق التجربة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر الواقع في ٢٣ / ذو القعدة ١٤١٤ هجرية الموافق ٤ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادية .

(المجلد ٣١)

(العدد ٥)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٣

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٣

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذره مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني .

ب- طلب معذره مقدم من سعادة السيد توفيق كرهشان .

ج- طلب معذره مقدم من سعادة السيدة توجان فيصل .

مجلس النواب

٦٠

من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح . من يوافق على الفقرة « ج » ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في

المشروع .

المادة (٣١)

تكون الرقابة غير مباشرة دقتية او اليه وللوزير فرض الرقابه المباشره اذا راي ضرورة لذلك على أن يحدده بتعليمات تنفيذية شكل الرقابة وحدودها على المصانع والمعامل والمحال التجارية حسب الظروف والاعتبارات التي يقدرها .

قرار اللجنة المالية .

موافقة

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟

موافقة . شكراً لكم ونجتمع غداً صباحاً

الساعة العاشرة ان شاء الله .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل توافقون على الفقرة « أ » كما وردت ؟

موافقة . الفقرة « ب » عدلتها اللجنة المالية ، معالي الوزير .

معالي وزير المالية : ما دام التعديل من اللجنة المالية ومقبول أرى أن أضيف فقرة بسيطة للتحديد ، بعد آخر الجملة « وبمدة أقصاها ثلاثة أسابيع » من تاريخ تقديم المكلف جميع الوثائق المطلوبة .

دولة رئيس المجلس : ماشي ، هناك تعديل من معالي الوزير ، لكن هذا لازم تقترحه اللجنة ، هل توافقون على قرار اللجنة المالية بالنسبة للفقرة « ب » مع التعديل ؟ موافقة .

الدكتور أحمد القضاة اقترح بالنسبة للفقرة « ج » حذف آخر اربع كلمات من الفقرة « ج » « وعند توفر دلائل كافية » .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

هكذا من الأهل

هكذا من الأشهر

الصفحة

- ٣ استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ (القرار موزع في جدول الجلسة الأولى) .
- ٤ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

- ٢- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
- ٣- معالي السيد احمد العقايه : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٤- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
- ٥- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
- ٦- معالي السيد اديب الهلسه : وزير النقل .
- ٧- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .
- ٨- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .
- وحضر من الامانة العامة السادة :
- (١) الدكتور حسين ابو عرابي .
- (٢) السيد علي الحسان .
- (٣) السيد محمد الرديني .
- (٤) السيد غسان النجداري .
- معالي نائب رئيس المجلس :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- بسم الله اعلن افتتاح الجلسة
- الاستاذ عبد العزيز جبر .
- محضر الجلسة
- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٤ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى د.ع ١ برئاسة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات نائب رئيس المجلس ، ثم اكمل الجلسة دولة السيد طاهر المصري رئيس مجلس النواب وحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة الدكتور حسين ابو عرابي .
- وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :
- السيد ابراهيم شحدة زيادة .
- وتغيب بعملة من الأعضاء السادة :
- الدكتور عبد المجيد العزام ، ضيف الله المومني ، توجان فيصل لمدة ساعة .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
- الدكتور ذيب عبد الله خطاب ، الدكتور احمد الكولحي الدكتور عبد المجيد الألفطش ، الدكتور صالح ارشيدات ، السيد عبد الرحيم عكور ، السيد ابراهيم سمارة ، الدكتور فوزي الطعيمه ، السيد منصور بن طريف ، السيد سمير حياشنة ، السيد توفيق كرشان ، السيد بدر الرياطي ، السيد ذيب انيس ، السيد عبد الكريم الدغمي ، الدكتور محمد ابو عليم .
- وحضر من الحكومة
- ١- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

هكذا من الأشهر

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بيان لتبرئة الدم

في الوقت الذي يعاني منه اهلنا في فلسطين المحتلة وفي الوقت الذي يحكم فيه العدو الصهيوني قبضته على شعبنا في خليل الرحمن وفي بيت المقدس ، وفي الوقت الذي يسعى العدو جاهدا الى تغيير وتهويد الأرض المقدسة بشتى الوسائل والاساليب والحيل وفي الوقت الذي لا زالت سجون ومعتقلات العدو تمتلئ بالأحرار المجاهدين من ابناء امتنا وشعبنا ، وفي جو مشحون بالضغط الامريكى بالترغيب تارة وبالتهيب تارة أخرى وبجولات مكوكية وغير مكوكية للغراب الأمريكى في شتى العواصم العربية يسخر الانظمة العربية ويسوقها بعصاه القليظة لتسير مرعمة في موكب الدجل الصهيوني المسمى بالسلام الكاذب وهو في حقيقته الاستسلام الواضح ، وفي هذا الجو الملبد بالغيوم السوداء الداكنة التي تنذر بالويل والثبور يفرض على الأمة اتفاقيات السلام وهل في مثل هذه الأجواء من الارهاب والهيمنة والكبت وسحق الشعوب يكون سلام ، انه السراب الخادع الذي يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجد شياً . انه ما يسمى باتفاق القاهرة الذي يجري توقيعه هذا اليوم والذي سيجعل من شعبنا رقعة في الجسم اليهودي العبري يزين ذلك الجسم الدنس ويسوقه على الشعوب العربية

والاسلاميه بأنه كيان مسالم ومحب للسلام ويجعل من شعبنا كذلك عبيداً يعملون في سوق النخامة اليهودي الشيلوكي .

وبناءً على ما تم ويتم من وقوع في الشرك الاسرائيلي بهذا الاتفاق وبالمفاوضات وغيره يجري التطبيع على اوسع نطاق ونرى دول كنا نسميها عربية تفتح ابوابها على مصاريحها لوفود اليهود تستضيفها وتكرمها كقطر وعمان والبقية قادمة من اعراب حفر الباطن الذين يرون ان الحصار يجب أن يبقى على العراق وأما اسرائيل فهي دولة جارة ومن اجل عيون كرتسوفر ومعلمه كلتنون يجب ان يرفع عنها كل حصار .

ايها الزملاء الكرام : هذه الاحداث التي تمر بها بلادنا هي أحداث لا يجوز أن تمر ونحن نضع رؤوسنا في الرمال وعلى هذا المجلس أن يقف دقيقة حداد وقراءة الفاتحه على الأقصى وفلسطين وعلى روح الأمة العربية وان يكون لهذا المجلس رأي وبيان في استنكار ما يجري او ما تروونه مناسباً .

والسلام عليكم ورحمة الله

معالي نائب رئيس المجلس : اذا سمحت رجاء هذا الموضوع فيه اتفاق مع الحكومة مع دولة الرئيس ان يصير اجتماع الاسبوع القادم في قاعة الصور لبحث هذا الموضوع وغيره من المواضيع ، لذلك ارجو من جميع الزملاء عدم التحدث في هذا الموضوع رجائي .

نريد ان نستأنف الجلسة رجاءً ما في

السيد خليل حدادين : صار في (٥٤) ؟
معالي نائب رئيس المجلس : نعم صار في (٥٤) وهي استئناف للجلسة السابقة .

معالي خليل حدادين : معالي الرئيس وزع علينا جدول اعمال في هذه الجلسة وبالتالي هي ليست استمرار لجلسة امس ، وبالتالي النصاب غير قانوني .

معالي نائب رئيس المجلس : اذا سمحت النصاب قانوني (٥٤) الان الموجودين .
السيد سعد هائل السرور مقرر اللجنة المالية :
بسم الله الرحمن الرحيم .
انتهينا في جلسة امس من المادة (٣١)
المادة (٣٢) .

المادة كما وردت في المشروع

الباب العاشر

الجرائم والعقوبات

المخالفات وعقوباتها

المادة (٣٢)

فيما عدا الحالات التي تعتبر من اعمال التهرب من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب كل من يرتكب ايا من المخالفات التالية بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار وذلك بالاضافة الى دفع الضريبة المستحقة .

أ- التأخر لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في هذا القانون ودفع الضريبة خلال المدة المحددة فيه .

ب- تقديم بيانات غير صحيحة عن المبيعات من السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة اذا ظهرت فيها زياده لا تتجاوز (١٠ ٪) عما ورد باقراره .

ج- مخالفة الاحكام المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون .

د- ظهور نقص أو زيادة في السلع المودعة في المناطق والاسواق الحرة تزيد عن (٣ ٪) ولكنها لا تتجاوز (١٠ ٪) .

هـ- عدم اعلام الدائرة بالتغيرات التي حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعد المحدد .

و- عدم تمكن موظفي الدائرة من القيام بواجباتهم او ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش .

ز- التشغيل النهائي للمصانع ومعامل انتاج السلع الخاضعة للضريبة دون اعلام الدائرة .

ح- اي مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لم يرد عليها نص خاص .

قرار اللجنة المالية

المادة (٣٢)

الفقرة (أ) : موافقة .

الفقرة (ب) : موافقة .

الفقرة (ج) : موافقة .

١- الفقرة (د) :

تغيير رقم (٣ ٪) لتصبح (٥ ٪) .

٢- الفقرة (و) :

اضافة العبارة التالية الى نهاية الفقرة (بالرغم من اشعاره خطياً بذلك) .

٣- الفقرة (ج) :

قررت اللجنة شطب هذه الفقرة واعادة صياغتها على النحو التالي :

ح- عدم تزويد المسجل الدائرة بنسخة من الترخيص خلال المدة القانونية .

٤- اضافة فقرتين جديدتين للمادة (ط و ي) كما يلي :

ط- عدم اعلام المسجل الدائرة عن فترات التوقف الكلي أو الجزئي للعمل .

ي- عدم اقرار المسجل عن السلع والخدمات التي استعملها أو استفاد منها في أغراض شخصية بقيمة أقل من مائة دينار .

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشهر

معالي نائب رئيس المجلس : في احد من
الاخوان يحب يناقش في هذه المادة ، معالي وزير
العدل .

معالي وزير النقل : حقيقة هي تصحيح
فني سيدي الرئيس الجرائم والعقوبات للمخالفات
وعقوباتها انا اقترح استبدال كلمة المخالفات
بالجنح وعقوباتها وبالسطر الثاني بالمادة كل من
يرتكب اي من الجنح التالية .

سيدي الرئيس قانون العقوبات يحدد
الجنحه ويحدد عقوبة المخالفه بما لا يزيد عن
عشرة دنائير فأني عقوبه يفرضها المشرع تزيد عن
عشرة دنائير هي جنحه ، وهذا التصليح سيدي
الرئيس شكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير
المالية .

معالي وزير المالية : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة الاخيره من الفقرة (ر)
بالرغم من اشعاره خطياً بذلك ارجو شطبها
لانه تحد من نشاط الدائره وتزيد الروتين لأنه ليس
بالضروره اذا كانت دوريه او ضابطه جمركيه
متحركه ووجدت مخالف ان تذهب الى الدائره
وتأتي بموافقة للتفتيش ، فأرجو شطب الجملة
الاخيره (بالرغم من اشعاره خطياً بذلك) وتبقى
كما كانت الفقرة (و) وتنشطب الفقرة الإضافيه
التي ليس لها تأثير كبير ان تبقى (و) كما هي
مقدمه بسهولة العمل والتطبيق والتقليل من
الروتين .

« وهنا ترأس الجلسة دولة طاهر المصري
رئيس المجلس » .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

في هناك اخطاء دائماً الزيادة تعدى على
والنقص تعدى عن ارجو كقاعده انه نحن نراعي
هذه القاعده التحويه .

الزيادة لا تقول بزيادة عن تقول على ،
والنقص تقول عن ، بنقص عن في الفقرة (د) .

(د) طيب هذه تؤخذ بعين الاعتبار .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد
داوديه .

السيد محمد داوديه : ولكنها لا تتجاوز
(١٠ ٪) ولا تتجاوز (١٠ ٪) .

السيد عبد الرؤوف الروابده : لا تصل
لنتيجته هكذا واحد يحشي (بالف) وواحد
يحشي (بواو) .

دولة رئيس المجلس : نتكلم في بداية المادة
(أ) من يريد أن يتكلم بألف ، السيد عبد الله
النسور .

السيد عبد الله النسور : سيدي الرئيس
اريد أن أسأل معالي المقرر أو معالي وزير المالية
على الفقرة (أ) الفقرة (أ) تقول (يحكم
بقرامه من (١٠٠ - ٥٠٠) دينار اذا تأخر
بمده لا تزيد على ثلاثين يوماً عن تقديم الاقرار
المنصوص عليه) .

أسأل الان اذا تجاوز (٣٠) يوماً اين
العقوبه في هذا القانون يعني هذه العقوبه على
الذي يتجاوز اقل من (٣٠) يوم افرض تجاوز
(٤٠) يوم اين هي الفقرة أو المادة التي تحكم
ذلك ؟

ام الذي يتأخر اطول معنى ؟

السيد المقرر : اذا زادت عن المدة تعتبر
تهرب وتحكمها المادة (٣٤) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
مصطفى على (أ) .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً دولة
الرئيس .

موافق على قرارات اللجنة المالية فأنا اقترح
التصويت على المادة بالموافقة على قرارات اللجنة
المالية ، اذا هناك خلافات فيه خلافات لغويه من
ناحية موضوعيه موافق عليها كاملة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، في قرار من
اللجنة المالية بالموافقة على (أ) ، من يوافق على
(أ) ؟

موافقه ، (ب) الدكتور احمد .

الدكتور احمد القضاة : المعنى الذي
تعطيه الفقرة (ب) لا يؤدي الغرض والهدف
الذي وجدت من اجله هذه الفقرة ، حيث انه اذا
تجاوزت النسبة (١٠ ٪) فلا توجد هناك عقوبه
ايضاً لهذا المتهرب ندفعه الضريبه ولذلك اقترح
ان تشطب كلمة لا حيث لا يستقيم المعنى هنا

مع الغرض فيها زيادة بحيث تقرأ كالآتي .

السيد المقرر : انا اقرر اللبس الذي وقع به
الزميل لكن الحقيقة هي مقصوده هكذا بحيث انه
هذه الزيادة مسموح بها الى حدود (١٠ ٪)
بمعنى انه بدون (١٠ ٪) لا تعتبر مخالفه وهذا ما
يعطيه النص .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً
دولة الرئيس .

دولة الرئيس ،

القانون يعاقب على كل تجاوز ان كان
التجاوز (١٠ ٪) وأقل يعاقبها جنحة ان كانت
التجاوز اكثر من (١٠) في المادة (٣٤)
يحولها الى جرمه تهرب ضريبي هو يعاقب على
ما دون العشره ويعاقب على ما فوق العشره هذه
المقصود . شكراً .

دولة رئيس المجلس : مقرر اللجنة .

السيد المقرر : يا سيدي نحن نتكلم عن
المخالفات في هذه المادة ، المخالفات في ماده (ب)
تقديم بيانات غير صحيحة عن المبيعات عن السلع
او الخدمات الخاضعة للضريبة الا اذا ظهرت فيها
زيادة لا تتجاوز (١٠ ٪) عما ورد بأقرار .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، ماده (ب)
من يوافق عليها كما وردت ؟

الأخ محمد على (ب) ؟ تفضل .

السيد محمد داوديه : عما ورد بأقراره ،

هنا من الأشغال

عما ورد في اقراره .
دولة رئيس المجلس : عما ورد في اقراره
تصليح لغوي توافقون على (ب) مع
التصليحات اللغوية ؟
موافقه . (ج) .
هل توافقون على (ج) ؟ موافقه .
(د) هناك تغيير في (د) من (٣) الى
(٥) ، السيد عبد الرؤوف .
السيد عبد الرؤوف الروابده : المنطق
الذي كان موجوداً سيدي انه اذا ظهر نقص او
زيادة ب (٣) معني لا نعاقبه لانها امكانية
الخطأ الانساني بالعد ، لماذا رفعها الى خمسة ،
كأننا نطلب ان يكون الخطأ الانساني نسبة (٥)
وهو من اعلى نسب الخطأ الانساني في أي
معلومه علميه أكثر انواع الخطأ الانساني زائد
ناقص (١) .
(٥) بالعدد تعني اذا في (١٠٠)
الف قطعه يتحكي انت (٥) الآلف قطعه ، ان
يخطيء بعدها وانا اعتقد ان هذا ليس خطأ
انساني وإنما هو تهرب ضريبي واحد او سرقة في
وضع النهار .
دولة رئيس المجلس : رئيس اللجنة .
السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة
المالية : سيدي الرئيس الواقع ما تفضل به معالي
السيد عبد الرؤوف الروابده صحيح ولكن نتكلم
عن بضائع بالوزن وعندما نتكلم عن الوزن الـ

(٣) هي عادة نسبة دقيق الميزان الذي يوزن
هذه البضائع فال (٥) منها اعتبار انساني أكثر
من أي خطأ ممكن يحصل ، وهذا هو كان اعتبار
اللجنة وارجو للموافقه .
دولة رئيس المجلس : هناك قرار من اللجنة
المالية بتغيير (٣ الى ٥) ، من يوافق على
قرار اللجنة المالية ؟ موافقه ، (هـ) لا يوجد
اقتراحات جديده للجنة المالية ، هل توافقون على
(هـ) ؟
موافقه ، (و) هناك تغيير بسيط للجنة
المالية ، السيد عبد الرؤوف .
السيد عبد الرؤوف الروابده : يا سيدي
هذا قرار اللجنة المالية التي مبدأ التفتيش الاصل
في التفتيش ان لا يعرف به المفتش عليه والا لن
يعد تفتيش اصبحت زياره جميله يحضر التاجر
والصانع من اجلها الاصل ان يعرف التاجر ان من
جاءه مفتش وهذا ما يتم ابراز هويته وليس من
خلال ابراز قرار بالتفتيش ، فأذا بلغ الى علم
الدائرة تهرب ضريبي أو أي جريمة ترتكب في
مؤسسه او مصنع الاصل ان يصبح من حق
السلطة ان تفتشها وفقاً لاحكام القانون دون ان
تحمل كتاباً بذلك وإلا لاصبحتنا نصدر قراراً كما
يحدث في تفتيش البيوت ، هناك تأخذ قرار من
المدعي العام لدخول البيوت ، اما المؤسسات
العامة فالأصل حق المفتش بالدخول اليها في
اوقات دوامها الرسمي الطيعيه حيثما شئت ،
في خارج اوقات الدوام الرسمي هذا صحيح اذا

اراد ان يفتش مصنعاً ليلاً لا بد ان يكون معه قرار
اما والمصنع عامل لا يجوز ان يبلغ صاحب
المصنع بأنني آتي افتش عليك ومعني كتاب لذلك
اعتقد ان اضافته للجنة المالية لم تخدم الهدف
الذي توخته اللجنة بتأناً شكرياً .
دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم .
الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة
الرئيس .
اعتقد ان الاضافه جاءت نتيجة لعدة
مداولات من اصحاب العلاقة ان هناك مصانع
في البيوت ، يعني في ناس يشتغلوا من خلال
بيوتهم وانا اعتقد حتى حرمة المصانع وحرمة
البيوت يجب ان تكون محترمه ولا ضير من
الاشعار بأن هناك تفتيش لأن العملية عملية
اقتصادية والوزن وغير الوزن يحتاج اذا كان يريد
التهرب منه يحتاج الى اجراءات طويلة ، ولذلك
ارى ان تبقى هذه الزيادة شكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، رئيس
اللجنة .
السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة
المالية : شكراً دولة الرئيس .
الواقع اردنا بهذه الاضافه ان يرتقي العمل
المؤسسي ويكون هناك ثقة متبادله بين الحكومة
 واصحاب العمل عندما اضفنا هذه الفقره هي
لغايات ان يكون هناك اشعار خطي لا بلاغ
صاحب العمل ان هنالك شك في طريقه تعامله
مع الحكومة وفي ذلك الوقت اذا اردنا ان لا
يكون هناك اشعار قمعنا في أي وقت تدخل
الجهات المعنيه المطبقه لهذا القانون على صاحب
العمل وتبدأ بالتفتيش ومن الممكن ان لا يكون
صاحب العمل موجود ويمكن ان يظلم فهي
اشعار من الحكومة بأن هنالك نيه للمراقبة
والتفتيش واخذنا بالذات المراقبة ، المراقبة تعني انه
من الممكن ان تضع الدائرة المعنيه موظفيها للبقاء
في هذا المصنع او في هذه الشركة لمتابعة اعمالها
وهذا يتطلب حد ادنى من التعامل الانساني وهو
اشعار صاحب العمل ان هنالك نيه لدى الحكومة
للمراقبة والتفتيش وعليه هذا اسلوب حضاري
وارجو الاخذ به وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد
حماد .
السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة
الرئيس .
ان مبدأ التفتيش لا يلغى بالانذار ولذلك
أؤيد ما جاء بالتعديل لانه خلال عملية التفتيش
يجوز ان يقدم انذاراً جاهزاً وخطياً على ان تفتش
عليه ولذلك أؤيد ما جاء من اللجنة ، شكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير
المالية .
معالي وزير المالية : شكراً دولة الرئيس .
الحقيقة اذا بقيت فقره الاخير ان تقدم
اشعار خطي فأفقدنا الدوريات الجمركيه كل

هكذا من المأهول

عملها ، الدوريات الجمركية مثلاً تقوم بالتفتيش المفاجيء فاذا وضعنا هذه الفقرة كأنما في كل دولة يقرم بها المفتش الدوري الجمركي يجب ان يذهب ويأتي بموافقه للتفتيش فأفقدنا التفتيش وعمل الدوريات الجمركية دورها ، فالخفيقه المقصود بالمراقبه وضبط التهريب ان لا تضطر الى الاجرايات الاداريه واخذ موافقات خطيه والا اخذت عمل معناه وزدنا في الروتين والتعقيد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخوارشيد .

السيد عبدالله اخوارشيد : يترأى ان الحيطه هي وضعت اللجنة المالية تعني كما شرح الاستاذ هاشم الدباس هي موضوع المصانع الموجوده في امكنه لا يجيزها القانون تفتيشها الا بأمر قضائي تلافياً لهذا اقترح على الزملاء حتى نوفق بين الحالتين لا نريد ان نضع نصين نقول حتى نضمن حالة الكبسات الجمركية والتي هي ضروريه وحالات الاصول القانونية .

عدم تمكين موظفي الدائره من القيام بواجباتهم ممارسة اختصاصهم في الرقابه والتفتيش ضمن الاصول القانونيه ، هكذا تشمل الجهتين الصلاحيات الخوله بالجهتين ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي هذه حسنت في المادة (٣٠) والمادة (٣٠) حددت اصول

الرقابه سواء على المساكن او على المصانع وكل هذه الرقابه حددتها بمذكرات تفتيش فالحقيقة هي يعني فيما يتعلق بالانتاج والمصانع الواقع هي حسنت في المادة (٣٠) بالتفتيش على الانتاج والمصانع فاذا ارتأى المجلس اضافتها في هذه الفقرة كان به والا فهي محسومه في المادة (٣٠) بما يتعلق بالمصانع والتفتيش ، لكن ما تحدث عنه معالي وزير المالية شيء آخر .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً دولة الرئيس .

ان بقاء كلمة (بالرغم من اشعاره خطياً بذلك) تقتل المادة قتلاً لأن كما ذكر الزميل عبد الرؤوف الروابده من اهم اهداف القانون حماية المال العام ، هذه الضريه التي اقتضاها التاجر من المشتري اصبحت ملكاً لوزارة المالية ، ونحن كمجلس مطالبون بحماية هذا المال حتى يصل الى خزينة الدولة ولذلك اذا قلنا اشعاره خطياً بذلك ذهب مبدأ الرقابه والتفتيش ، ولذلك ضروري شطبها وضروري ان تكون عند وزارة المالية دائماً بالتفتيش والمراقبه التي تحمل التجار من ان يعبثوا او ان يتلاعبوا من هذه الناحيه ، فأنا مع الأخ عبد الرؤوف في ضرورة شطب هذه المادة حمايه للمال العام .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زنت : مبدأ تفتيش

المصنع وغيره مبدأ مفاجيء ، يعني عملية التفتيش من طبيعتها ان تكون مفاجئه فما ذهبت اليه اللجنة المالية في فقره (ط) .

دولة رئيس المجلس : نتكلم في (و) نحن اصلاً ما في المادة كلها فقط رئيس اللجنة وبعدين نريد ان نصوت .

السيد رئيس اللجنة : شكراً دولة الرئيس .

الواقع هذه الفقرة تأتي انه يترتب على كل من لا يمكن موظفي الدائره من المراقبه والتفتيش ان يدفع الغرامه او مقابل الجنيهه اي عدم تمكين الموظفين ، نحن لا نقول ان هنالك من لا يريد ان يراقب موظفي الدائره اعمال المصانع واعمال الشركات نحن نقول عدم تمكينهم اي نفرض ان موظفين ذهبوا الى المصنع وكان الحارس موجود ورفض ان يدخلهم ، اذا كان في اشعار خطي في المرة الاخرى يأتي الموظفون يدخلوا وهذا حقهم او يترتب غرامه نحن ما منعا الرقابه والتفتيش ، هي عملية مخالفه ماليه تترتب على تمكين الموظف من الدخول ونفرض مثلاً انه اتى موظفين الدائره الساعه (١٢) في الليل يدخلوا على مصنع وصاحب المصنع ليس معه خبر ولا انسان موجود ، هل تعتبر هذه مخالفه ، افرض ان المصنع مغلق هل تعتبر مخالفه نحن اردنا ان يكون هناك اشعار خطي ان نحن يا اخي اتين لك وانت تكون موجود ، لا يوجد تهرب بضائع ما في انسان يهرب بضائع الغرامات جرائم وتهرب

ضريبي وجمركي ، فدولة الرئيس وحضرات الزملاء نحن نتكلم عن جنبه مقابل عدم تمكين الموظفين ونعلم ان هنالك ممارسات مزاجيه وظلمه حتى في الماضي ، فحين نريد ان نحفظ المال العام ونبقي الوقت نحفظ المال الخاص ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً والشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع في اي تشريع لا يمكن كلما جيء بحكم ان تؤني بالاحكام كلها لنحشر في تلك المادة ، هذا الموضوع معالج في المادة (٣٠) الفقرة (ب) ولذلك غير وارد ما ذهبت اليه اللجنة المالية من وضع هذا القيد لا مكان لهذا القيد في هذا البند في هذه الفقرة ، ولذلك ارجو عدم الموافقه على ما ذهبت اليه اللجنة المالية والموافقه على هذه الفقرة كما وردت في القانون ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : اعتقد ان كل ما جرى هو مغالطات عدم التمكين تعني أن صاحب المصنع او المسؤول موجود ومنعه حال بينه وبين القيام بذلك ، وليس جاءه ليلاً ، اذا جاءه ليلاً يذهب يحضره من البيت وسأني به بالشرطة ، هذا الموضوع محسوم سيدي الرئيس أولاً ، فلا يوجد حديث على ان اللامر بالتفتيش اذا رجعنا الى المادة التي اقربناها دولة الرئيس (٣٠) الفقرة (ب) التفتيش هو على التهرب

هكذا من الشغل

الضريبي اذا بلغت معلومه لدى الحكومه ان هناك
تهرب ضريبي لصنع وذهب الموظف ومنع ستزال
المخالفة او الجنحة قبل عودته مع الشرطه ، وانا
اعتقد اسأل اخواني الذين يقولوا يريدون احترام
المؤسسيه ، ديوان المحاسبه عندما يذهب لتفتيش
على وزارة يحترم مؤسسيها
فيرسل كتاب للوزير ، وزارة الصناعة والتجارة
عندما تفتش شركة تحترم المؤسسة عندما ترسل
للتفتيش مضخة البنزين ، اذا بلغ لعلنا انها فيها
غش نرسل كتاباً لانا نريد ان نفتش مستشفى
تجري به جريمه الطبيب المفتش يذهب بكتاب
هذا مبدأ جديد صنع للتجار فقط ، ونحن لا
نتحدث عن ممارساتهم السيئه ، نتحدث عن
ضريه جمعوها ، ولذلك لا يجوز ان يعرفوا بأن
التفتيش قادم ، لانهم اذا عرفوا انتهت المخالفه .
ومن هنا اقول ان هذه الاضافه رغم حسن
النيه بمن وضعها ستؤدي الى الغاء كل هذه
الجرائم التي ترتكب الى ان يعود الموظف ومعه
الكتاب ، شكراً سيدي الرئيس .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الفقره (و)
هناك تعديل من اللجنة الماليه .
من يوافق على قرار اللجنة الماليه ؟
لم تتم الموافقه ويبقى النص كما هو وارد
في المشروع الاصلي .
(ز) ليس عليها تعديل من قبل اللجنة
الماليه من يوافق على (ز) ؟
موافقه ، (ح) في تعديل للجنة الماليه من

يوافق على قرار اللجنة الماليه ؟
موافقه ، هناك اضافتين (ط) و (ي)
(ط) مطروحة للنقاش .
هل توافقون على (ط) كما وردت ؟
موافقه ، (ي) هل هناك موافقه ؟
السيد عبد الرؤوف .
السيد عبد الرؤوف الروابده : يا سيدي
ما ذكره معالي وزير النقل واعتقد انه في محله ،
شطب كلمة المخالفات في المادة وفي العنوان
وتحويلها الى الجنح وهذا تجانس تشريعي .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
على ذلك ؟ موافقه
السيد المقرر
السيد المقرر : فقط ترتيب الفقرات دولة
الرئيس يفترض الفقره (ح) في نص الحكومه
تبقى اخر فقره الحقيقه وفي اية مخالفات اخرى
لاحكام هذا القانون بمعنى ان اقتراح اللجنة (ط) و
(ي) تأخذ العنوان (ح) ، (ط) وتبقى اية
فقرة اية مخالفه لتأخذ (ي) اعاده فقط
الترقيم .
دولة رئيس المجلس : نعم ، ارجو الامانه
العامه اخذ ذلك بعين الاعتبار ، السيد حماد .
السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة
الرئيس .

معالي رئيس اللجنة القانونية اثار ت نقطة
بالمادة (٣٠) (ب) وتنص صراحة على فلا
يجوز القيام بهذه الاجراءات الا بموجب مذكره
تفتيش خاصه صادرة عن المدير باصدارها
والموظف في هذه الحاله متحفظ على السلع
والسجلات والقيود .
دولة رئيس المجلس : انتهت هذه .
السيد حماد ابو جاموس : لا معلى
يصير تناقض في الاتنين .
دولة رئيس المجلس : كيف ؟
السيد حماد ابو جاموس : تلك تريد
اقرار خطي ، وهنا بدون تفتيش .
دولة رئيس المجلس : تفضل رئيس
اللجنة .
السيد رئيس اللجنة : الواقع لا يوجد اي
تناقض الموضوع في المادة (٣٠) هو موضوع
تفتيش وبموجب مذكره نحن في المادة (٣٢)
تكلم عن غرامات وعقوبات اي تترتب غرامه
مقابل هذا العمل ، الموضوع مختلف كلياً ،
وشكراً .
دولة رئيس المجلس : المادة (٣٢)
باكملها من يوافق عليها بعد التعديلات ؟
موافقه .
السيد المقرر : المادة كما وردت في
المشروع .
المادة (٣٣)
للمدير او من يفوضه اجراء المصالحة في
المخالفات المنصوص عليها في المادة (٣٢) مقابل
اداء الضريبة في حال استحقاقها وغرامة لا تقل
عن (٥٠) ديناراً ولا تتجاوز (١٠٠) دينار
وذلك قبل صدور حكم قطعي من المحكمة .
ويترتب على المصالحة سقوط الدعوى
ووقف السير باجراءاتها والغاء ما يترتب على
ذلك من اثار .
قرار اللجنة القانونية
موافقه .
دولة رئيس المجلس : المادة (٣٣) الشيخ
عبد المنعم .
السيد عبد المنعم ابو زنت :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً دولة الرئيس .
اقتراح تعديل قيمه الغرامه ، وغرامه لا تقل
عن (٣٠) ديناراً بدل من (٥٠) ديناراً ، ولا
تتجاوز (٥٠) ديناراً بدل من (١٠٠) دينار .
دولة رئيس المجلس : هل هناك تنبيه ؟
ما في تنبيه .
من يوافق على الاقتراح ؟
ما في موافقه .

هكذا من الأشهر

من يوافق على المادة (٣٣) ؟
موافقه ، شكرأ .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : يوجد خطأ لغوي يتكرر كثيراً وهو كلمة «هه تقرأ مائه وهذا من الاخطاء الشائعه يجب ان تقرأ مئة» يقول الله في القرآن الكريم « ثلاث مائه سنين » مائه من الاخطاء الشائعه ليس صحيحاً هو الصحيح مئة ولو كتبت بالألف هي تقرأ مئة .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .

جرائم النهب وعقوباتها

المادة (٣٤)

يعد تهرباً من الضريبة يعاقب عليه بالمعوقات المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون ما يلي : -

أ- عدم التسجيل لدى الدائرة خلال مده لا تزيد على (١٥) يوماً من انقضاء المدة التي يحددها الوزير بمقتضى احكام هذا القانون .

ب- بيع السلعة أو تقديم الخدمة دون الاقرار عنها واداء الضريبة المستحقة عليها .

ج- خصم الضريبة كلياً او جزئياً بصورة مخالفه لاحكام هذا القانون .

د- تقديم مستندات أو وثائق أو سجلات مزورة أو مصطنعة أو بيانات غير صحيحة للتهرب من دفع الضريبة أو استردادها كلياً أو جزئياً .

قرار اللجنة القانونية

للمادة (٣٤) :

١- الفقرة (أ) :

اعادة صياغة الفقرة (أ) كما يلي :

أ- التأخير في تقديم طلب التسجيل لدى الدائرة خلال مدة تزيد على (١٥) يوماً من انقضاء المدة التي يحددها الوزير بمقتضى أحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : انا مع المنطق الذي ذهبت اليه اللجنة الماليه لأن عدم التسجيل ليس قرار من المستدعي وانه قرار من الوزير عدم التسجيل والتأخر هو الافضل ، لكن اعتقد انه عندما غيرت الكلمة للتأخير واحتفظت بكلمة خلال مده .

التأخير في تقديم طلب التسجيل لدى الدائرة خلال مده وهذا لا يصبح تأخيراً التأخير لمدة تزيد على (١٥) يوماً فقط لغاية التصحيح لا تضباط المعنى التأخير في تقديم طلب التسجيل لدى الدائرة لمدة تزيد على (١٥) يوماً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان في قرار من اللجنة القانونية حول (أ) الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : عدم التسجيل لدى الدائرة خلال مدة لا تزيد على خمسة عشره يوماً ، اقترح ان تصبح (٣٠) يوماً .

دولة رئيس المجلس : لا احد ثنى على اقتراحك ، تعديل اللجنة الماليه من يوافق عليه مع تصليح اللغوي ؟ موافقه ، (ب) من يوافق على (ب) ؟ موافقه ، (ج) السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكرأ دولة الرئيس .

(ج) تقول خصم الضريبة كلياً او جزئياً بصورة مخالفه لاحكام هذا القانون .

ارجو من معالي وزير الماليه او مقرر اللجنة ان يوضح ما المقصود بالخصم ؟ ! جمله عائله .

دولة رئيس المجلس : من يريد أن يتكلم معالي الوزير ؟

تفضل . خصم ماذا

معالي وزير الماليه : دولة الرئيس خصم الضريبة ، عندما تستوفي ضريبة وتردها او تخصمها عندما تنتج لان بعض السلع تدفع ضريبه على المدخلات فيترد الضريبة على المنتج . فهذا يسمى بخصم الضريبة فيريد أن يخصم المبلغ الذي دفعه ، يعني مقاصه اذا دفع يعني (١٠) دنائير يريد ان يرجع هذه الـ (١٠) دنائير من (١٥) فهذا الخصم يدفع ما يترتب عليه إضافة .

دولة رئيس المجلس : شكرأ ، (ج) من يوافق عليها ؟

موافقه ، (د) هل هناك موافقه ؟
نعم موافقه .
تفضل السيد المقرر (هـ) .

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع .

هـ- حيازة السلع المهترية او التي هي في حكم المهترية وفقاً لاحكام قانون الجمارك .

و- تقديم اقرار بالمبيعات اذا ظهر فيه نقص يتجاوز (١٠ ٪) من القيمة الحقيقيه للمبيعات .

ز- ظهور نقص او زيادة في السلع المودعه في المناطق والاسواق الحرة يتجاوز (١٠ ٪) لاسباب غير مبررة .

ح- عدم اصدار المسجل فواتير ضريبية عن مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة او اصدار فواتير غير حقيقيه .

قرار اللجنة الماليه

موافقه

دولة رئيس المجلس : (هـ) من يوافق على (هـ) ؟

موافقه ، (و) ؟

موافقه

تعديل لغوي تفضل .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : تقديم اقرار بالمبيعات تتجاوز فيه نسبة النقص (١٠ ٪) فاذا ظهر فيه نقص يتجاوز (١٠ ٪) فهو تتجاوز به نسبة النقص (١٠ ٪) يعني اذا لا يتم ذلك .

